

نديم روحانا*

فلسطين الجديدة

هناك وعي متزايد، ليس فقط في أوساط الطبقة السياسية والنخب الفكرية والأكاديمية، بل بين عامة الناس أيضاً، بأن المرحلة الحالية التي تعيشها قضية الشعب الفلسطيني أوشكت على نهايتها. ويعتقد كثيرون أنها انتهت في الواقع، وأن ما كان حتى الآن لن يكون في المستقبل. ويبدو أن الشعب الفلسطيني مقبل على انتقال من مرحلة انتهت، إلى مرحلة لم يتم تحديد معالمها بعد.

في هذه المقالة القصيرة أقدم فهمي للمرحلة التي انتهت، وتصوري لمرحلة الانتقال وللمرحلة الجديدة التي تستدعي مشروعاً وطنياً يقدم تصوراً لفلسطين الجديدة التي توحد الشعب الفلسطيني والوطن الفلسطيني من جديد من ناحية، وتأخذ في الحسبان تاريخ أكثر من ١٠٠ عام من الصراع مع الصهيونية والواقع الجغرافي والديموغرافي، وتقدم تصوراً سياسياً ووطنياً وإنسانياً وتحريراً للتعامل معه من ناحية ثانية.

I - انتهاء مرحلة

انتهت المرحلة التي كان من الممكن أن نعتقد فيها، أن قضية الشعب الفلسطيني قابلة للحل عن طريق إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة أو على أجزاء منها. وفي الواقع، فإن هذا التفكير عكس أهداف المشروع الوطني الفلسطيني الذي تبلور بالتدريج منذ منتصف السبعينيات، وصولاً إلى محور هذا المشروع حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وإلى آخر هذه المقولة التي كررها الخطاب السياسي الفلسطيني حتى الملل، على الرغم من أنها فقدت معناها. لقد صار واضحاً أن هذه الأهداف التي تتضمنها هذه المقولة تأكلت الواحد تلو الآخر: من الإصرار على حق عودة اللاجئين، إلى حدود الدولة، وإلى النقاش بشأن ما هي الأماكن التي يمكن اعتبارها

* المدير العام لمدى الكرمل - حيفا، وأستاذ العلاقات الدولية ودراسات الصراع في كلية القانون والدبلوماسية في جامعة تافس - بوسطن.

مدينة القدس. وصارت هذه الأهداف بالنسبة إلى الأجيال الجديدة أشبه بالكليشيات التي فقدت معانيها. وبذلك، فإن فقدان المشروع الوطني الفلسطيني لأهدافه المحددة، وفقدانه استراتيجيات للوصول إلى هذه الأهداف - الكليشيات، ساهما في انتهاء هذه المرحلة. وبطبيعة الحال، تبقى الأهداف العامة موجودة كحقّ تقرير المصير والتحرر من الاحتلال وما إليه، وهذه أهداف أصبحت عامة بشكل كبير، ما لم يتم تعريفها ضمن مشروع جديد، ورسم الاستراتيجيات للوصول إليها.

ومن مميزات المرحلة المنتهية الاعتقاد أن احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧، هو احتلال مؤقت سيفاوض الإسرائيليون على إنهائه بحسب معادلات مقبولة عربياً أو فلسطينياً. وعمل على تكريس هذا الاعتقاد اتفاق أوسلو وما أفرزه من صيرورات، مثل المفاوضات عديمة الجدوى، والنخب التي اعتقدت أنها على مرمى جولة أخرى من المفاوضات لتلامس الدولة. وليس من قبيل المصادفة أن الوعي الجديد الذي يشكك في انتهاء الاحتلال قريباً استغرق أكثر من جيلين بقليل كي ينشأ، وهو الوقت نفسه الذي احتاج إليه الفلسطينيون في مناطق ٤٨ للوصول - عبر عملية مشابهة، وبعد أعوام قليلة من اتفاق أوسلو - إلى إدراك أن مكانتهم كمواطنين داخل إسرائيل لم تعد موقّعة في ضوء هذا الاتفاق، وأن المفاوضات لن تتم بين إسرائيل والفلسطينيين على مستقبلهم الجماعي. وفي حالة الفلسطينيين في مناطق ٤٨، ظهرت قوى فكرية وسياسية وحزبية جديدة بعد أوسلو ساهمت في إنتاج الوعي الجديد بأن مواطنتهم هي في الواقع مواطنة كولونيالية، وأن الصهيونية تسعى ليس فقط لاستلاب أرضهم، بل لجعلهم أيضاً سكاناً في وطن الشعب اليهودي وصوغهم كمجموعة بلا هوية وبلا وطن وهم في وطنهم مقيمون، وأن مشروعهم الذي سبق الوعي الجديد - وهو مشروع المساواة في الدولة القائمة - ما هو إلا سراب. وساهمت القوى الجديدة في ترسيخ الوعي بأن ما هم بصدده ليس أقل من معركة مع الصهيونية وجوهرها، لا مع سياسات تمييزية في إسرائيل، وأن البراديغمات السياسية والفكرية التي وضعت إنجاز المساواة في الدولة القائمة نصب أعينها أخطأت في التشخيص وفي أدوات العمل السياسي. غير أن طبيعة التغيير السياسي البراديغماتي لا تُنجز دائماً بانقلاب فكري حاد، وإنما بدخول منظومة فكرية جديدة تعرض فهماً جديداً للواقع، وتعرض تصوراً للمستقبل يتحدى الفكر القائم نفسه. وفي حالة فلسطيني ٤٨، فإن بعض القوى الحزبية والفكرية القديمة لا يزال يلتهت وراء سراب المساواة في الدولة القائمة، ويتنافس في سوق العمل الحزبي والفكري مع الأطروحة الجديدة القائلة إن الصراع هو مع الصهيونية وجوهرها، ومع النظام الكولونيالي بأجمعه. وبشكل مشابه، فإنه مع انحسار المرحلة الحالية من الفكر الفلسطيني إزاء الدولة، ستبقى القوى السياسية والاقتصادية الحاملة لفكر هذه المرحلة، على الساحة، وستتنافس مع فكر المرحلة الجديدة الذي لم يتبلور بعد. فمن طبيعة عملية التغيير، بقاء القديم والجديد في وقت واحد في فترة انتقالية قبل أن يتبلور مشروع جديد بديل يستقطب القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة، ويجنّد قوى جديدة.

وإذا كان من الممكن في المرحلة التي انتهت منح الثقة أو بعضاً منها للقيادات الفلسطينية التي عملت على تحقيق أهداف المشروع الوطني بقيام الدولة، فإن الوعي الجديد العميق والمنتشر بين أجيال الشباب بصورة خاصة، وبين قوى سياسية فكرية كثيرة،

يرى أن تلك القيادات وصلت إلى نهاية طريقها، وأنها لا تمتلك استراتيجيا غير استراتيجيا التمسك بالطريق الذي يراه معظم الشعب الفلسطيني طريقاً عبثياً. وتدور الشكوك حول قدرة القيادات والنخب السياسية الحالية على رسم طريق جديد، فالقيادات الحالية تبدو كمن دُفع، أو كمن أوقع نفسه في شرك لا مخرج منه، لا إلى الخلف كما يدعو البعض مثلاً بحل السلطة الفلسطينية، ولا إلى الأمام بالمساهمة في تطوير وعي وعمل سياسي جديد يستطيع أن يتعامل مع التوحش الكولونيالي الذي يراه الفلسطيني حوله، أو أن يشير إلى المستقبل أو حتى إلى تقديم تصوّر له، حتى لو كان نظرياً. ومن هذا المكان الشَّرَك، تفتقد القيادة القدرة النظرية على استحداث سياسات جديدة، وعلى تبني سياسات مقاومة وعمل سياسي يهدف إلى الوصول إلى المستقبل. وتهرب السلطة إلى الكليشيات، وإلى استراتيجيا الصبر والانتظار - انتظار ما لا نعلم، وإلى تهديدات فارغة أحياناً، يصل أشدها إلى حدّ استعمال الحق الأولي في التوجه إلى الدوائر الدولية!

ولا بد هنا من كلمة على القيادات الفلسطينية والنخب السياسية والفكرية ودورها فيما نحن فيه. فمن السهل أن نحمل القيادات الفلسطينية مسؤولية فشل المشروع الوطني الفلسطيني في تحقيق أهدافه، وفشل الاستراتيجيات المتعددة حتى الآن، وانعدام القدرة على تصور مشروع جديد. وإذا كان في هذا بعض الحق، فإن إلقاء المسؤولية على القيادات وحدها، فيه كثير من الإجحاف، ونوع من تجنّب نقد الذات، إذ يجب أن نشمل في هذا النقد الطبقة السياسية والنخب الفكرية والأكاديمية عامة. ويتعين على عملية النقد هذه أيضاً، أن تأخذ في الحسبان ما واجهته القيادات الفلسطينية بصورة عامة. لقد وجد الشعب الفلسطيني وقياداته أنفسهم أمام مشروع ربما يكون الانتصار عليه أصعب ممّا اعتقدنا سابقاً. قد تكون القيادات أخطأت في فهم وعرض المشروع الصهيوني - مثلاً، منذ البرنامج الدولاتي الذي بدأ في السبعينيات، أو في قرارات استراتيجية مثل الموقف من احتلال الكويت - لكن علينا أن نتذكر دائماً أن الشعب الفلسطيني وقياداته قدموا تضحيات بطولية نادرة، وخصوصاً في الشتات وفي المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبشكل مختلف تماماً في مناطق ٤٨. غير أن هذه التضحيات والبطولات لم تكن لتكون ممكنة في مرحلة ما بعد بدء النكبة من دون قيادات ملتزمة ربما تكون قد ارتكبت أخطاء في سياق العملية النضالية. كما أن ما واجهه الشعب الفلسطيني وقياداته لم يكن سهلاً، لا عربياً ولا دولياً ولا من ناحية طبيعة المشروع الصهيوني. فعلى سبيل المثال، ما بدأه الشعب الفلسطيني في مشروع "العودة والتحرير" بعد قيام منظمة التحرير، لم يعد ممكناً الاستمرار فيه بسهولة بعد سنة ١٩٧٣ وما أعقبها من اتفاقيات عربية - إسرائيلية، وبعد طرح المبادرات العربية والدولية للوصول إلى سلام بين الدول العربية وإسرائيل. وما بدأ في سنة ١٩٧٤ في برنامج "النقاط العشر" والجنوح نحو الدولة، كان طريقة القيادات للتعامل مع الأوضاع العربية والدولية المعقدة، ولم يكن هدفه التخلي عن فلسطين، وإن كان كثيرون يعتقدون أن هذا المنحى كان خطأ من الناحية التحليلية والسياسية أدى بالضرورة إلى تجزئة الشعب الفلسطيني والوطن الفلسطيني.

من الأسهل أحياناً أن نطبّق فهمنا لواقع اليوم على مراحل سابقة من دون الأخذ في الحسبان الأوضاع التاريخية الحرجة، والتجربة السياسية المنهكة مع الصهيونية، ومع العالم الغربي وموقفه من المسألة اليهودية ومن مواقف الدول العربية ومصالحها. وما

يواجه الشعب الفلسطيني اليوم هو أصعب مما واجهه في السابق، ليس فقط بسبب الظروف العربية والدولية، بل أيضاً بسبب فقدان الفكرة - فكرة المشروع الوطني. لذلك يتحتم على الأجيال الجديدة والنخب الفكرية والسياسية الاستفادة، على الأقل، من التنبه لصعوبة المواجهة، وطول مداها، والاستعداد لذلك والعمل على بلورة الفكرة وتحويلها إلى مشروع وطني جديد ما زلنا في بداية الطريق نحو صوغه.

II - مرحلة الانتقال

كما ذكرت أعلاه، فإن الانتقال من مرحلة سياسية تاريخية فكرية إلى مرحلة جديدة، لا يتم بشكل آلي، ولا يتقدم التغيير بشكل خطي (Linear)، بل إن عملية الانتقال نفسها هي صيرورة فيها صراع بين المنظومة القائمة والمنظومة الجديدة. لكن ما يميز الوضع الفلسطيني حالياً أن المنظومة الجديدة ليست محددة المعالم، ولا هي معروفة بعد. وستشهد مرحلة الانتقال من منظومة إلى أخرى، صراعات فكرية وحزبية وتنظيمية إلى أن تتحدد معالم المرحلة الجديدة بوضوح. وبالتالي، فإن من مسؤولية القوى السياسية والحزبية والفكرية الأكاديمية - إذا كانت قد وصلت إلى الاقتناع بأن المرحلة السابقة انتهت - أن تساهم في الصيغة السياسية والفكرية للمرحلة الجديدة، كل من موقعها.

نعيش اليوم انتهاء مرحلة، وعدم وضوح معالم المرحلة الجديدة وسط ارتباك سياسي وفكري، لكن ما يميز هذه المرحلة هو البحث عن المشروع الوطني الجديد أو المتجدد، ومناقشة أهدافه. ويبدو أن هذا البحث يشغل عدداً كبيراً من النخب السياسية والفكرية، وإن كان قد جاء متأخراً بسبب مراهنة كثير من النخب السياسية والفكرية والأكاديمية، حتى اللحظة الأخيرة، على إمكان الوصول إلى حل يعتمد التقسيم، ويضمن قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة صهيونية، وعلى إمكان حصول فلسطيني ٤٨ على المساواة في إسرائيل. ويبدو لي أن بعض مركبات الوعي الجديد والمشروع الجديد آخذة في التشكل. وربما يكون من المبكر الإشارة بثقة كاملة إلى هذه المركبات، ولذلك سأذكر منها ما يبدو لي أنه آخذ في الانتشار والقبول في أوساط قوى سياسية واجتماعية عديدة:

المركب الأول: هو وعي متجدد بأن الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين الصهيونية هو صراع طويل الأمد، وأننا لا نوشك على الوصول إلى نهايته على الرغم من أن الصراع بدأ في نهاية القرن التاسع عشر. ويزداد تبيان ذلك باستمرار مع تكشف نيات إسرائيل عدم التخلي عن الاحتلال، وصعود قوة اليمين الذي يعمل على التأكيد من ذلك. وإذا كان إنهاء الاحتلال هو أكثر الأهداف الفلسطينية القابلة للتحقيق - مقارنة مثلاً بتحقيق عودة اللاجئين، أو بتحقيق مواطنة متساوية للفلسطينيين في مناطق ٤٨ (لأن ذلك يعني بالضرورة استبدال النظام الصهيوني بنظام ديمقراطي) - فإن انحسار إمكان إنهاء الاحتلال، وتسارع الاستيطان في الضفة الغربية، وتوحش تهويد القدس، أمور تزيد في القناعة بأن هذا الصراع يتطلب تصوراً بعيد المدى من دون إهمال القضايا الآنية. ولذلك، فإن ترجمة هذا المركب إلى عمل سياسي يتطلب ليس فقط تفكيراً استراتيجياً، بل وضع أهداف آنية في جميع الساحات، من مواجهة التهويد في القدس، إلى العمل على كسر الحصار

على غزة، والاهتمام بالقضايا الحياتية في الضفة الغربية والشتات. إن الجمع بين المدى البعيد والقضايا اليومية هو ما ستحتاج إليه المرحلة الجديدة.

المركب الثاني: أن الصهيونية كحركة استعمارية كولونيالية لا يمكن أن توفر للفلسطيني العيش بكرامة في أي جزء من وطنه، وأنه لذلك لا يمكن للفلسطيني التعايش مع الصهيونية. وإذا كان الفلسطيني يرى في الصهيونية حركة كولونيالية، فإن الهدف سيكون واضحاً، وهو تفكيك النظام الكولونيالي. وتتكشف بشكل متصاعد مميزات أيديولوجيا العنف والتوحش والإقصاء والاقتلاع والتمييز والاستعلاء والتفرد في الوطن وتداخل الدين القومي بالكولونيالي. وتتكشف معالم هذه الحركة الكولونيالية بتسارع مذهل كحركة تسير ضد مسار التقدم الإنساني والتاريخي. ويتميز هذا الفهم لطبيعة الحركة الصهيونية بأنه لا ينتشر بين الفلسطينيين فقط (ذلك بأن الفلسطينيين خبروا ذلك منذ أكثر من قرن)، بل بين أوساط النخب الفكرية والأكاديمية الغربية أيضاً، وإن ليس بالوتيرة المطلوبة، وبين بعض النخب في المجتمع الإسرائيلي نفسه. وسيزيد في هذا الفهم العودة إلى إطار التحليل الكولونيالي الاستيطاني لفهم طبيعة الصهيونية (للمزيد انظر: نديم روحانا، "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٧، شتاء ٢٠١٤، ص ١٨ - ٣٩)، وازدياد النشاط الأكاديمي والفكري والسياسي فلسطينياً وعالمياً في هذا الإطار.

ومن المفارقات المؤلمة أن الانكشاف المتزايد لطبيعة الصهيونية يحدث في زمن عربي أفرز أكثر القوى ظلامية في العصر الحديث، وشغل العالم العربي في مواجهة هذه القوى واستغلالها أحياناً لترسيخ الأنظمة القمعية. والمؤلم أن العالم العربي، حتى اليوم، لم يقدم نموذجاً واحداً يكون نقيضاً ديمقراطياً ومواطنياً وإنسانياً للنظام الصهيوني، وإن الأمل بتقديم نموذج كهذا في بداية الحراك الشعبي الديمقراطي أجهض، ولذلك، فإن المواجهة المباشرة بين الحركة الوطنية الفلسطينية والصهيونية تلقي على الفلسطينيين مسؤولية خاصة في تقديم النموذج النقيض الذي لم ينجح العالم العربي في تقديمه حتى الآن.

المركب الثالث: أنه لم يعد في الإمكان تحمّل الوضع الإنساني الفلسطيني في فلسطين نفسها، أو في الشتات، وخصوصاً لدى جيل الشباب، إذ كيف يمكن للأجيال الشابة الناشئة في أجواء الإعلام المعولم، والاتصال الجماهيري، والانكشاف اللحظي للتجارب الفلسطينية تحت الاحتلال وتحت الحصار، أن تحتمل قمع إنسانيتها؟ وإلى متى ستتحمل الأجيال الشابة الناشئة في مناطق ٤٨ المواطنة الكولونيالية التي تسلب الفلسطيني حقه في وطنه، وتفرض عليه شروطاً يحتم قبولها إقراراً بدونيته في مقابل الصهيوني، وإقراراً بأنه غير متساوٍ حتى على المستوى الإنساني في مقابل الاستعلاء الصهيوني؟

ويبدو العمل الشبابي النشيط في جميع أنحاء فلسطين، والتشبيك الشبابي العابر للحوافز الأسمنتية والحدود، واللذان تجليا في عدد من مشاريع المقاومة الشعبية المشتركة في النقب وفي الضفة الغربية، تعبيراً عن روح الجيل المتحدي والرافض للوضع القائم. أما عمليات القدس والخليل، والمواجهات مع قوات الاحتلال وجهاً لوجه في الضفة الغربية وغزة، والاستعداد للموت، أياً يكن حكماً القيمي عليها، وأياً يكن رأينا فيها، فتعبير عن انتهاء المرحلة التي أفلست فيها القيادات، والتي لم يعد الجيل الجديد - ما يسمى جيل أوصلو -

يستطيع فيها أن يقبل الوضع القائم الذي يتحكم فيه الكولونيالي في الكثير من مناحي حياة الفلسطيني. إنه وضع جنوني مملوء بالسرقة والسلب والاستهتار بحياة الفلسطيني والتغول والتضييق والإهانة، فقد صار اللامعقول هو ما يميز الممارسات الكولونيالية، وما يميز أشكال مقاومتها.

المركب الرابع: إن الوعي الجديد يشير إلى زيادة الاقتناع لدى جميع مركبات الشعب الفلسطيني بأن المشروع الوطني الجديد لن يُكتب له النجاح إذا لم يشمل الشعب الفلسطيني كله في فلسطين وفي الشتات. ومن أحد أسباب فشل المشروع الدولاتي تخليه عملياً عن الشتات وعن فلسطيني ٤٨، وقد شهدت الأعوام الأخيرة ازدياداً ملحوظاً في التفاعل في النشاط الفكري والسياسي بين الفلسطينيين في الضفة (والى حد أقل في القطاع بسبب الحصار)، وبين فلسطيني ٤٨. وبينما حظي الحقل الثقافي في السابق بأعظم الجهد في جمع الفلسطينيين والتفاعل فيما بينهم، فإن التداخل بدأ يزداد في العمل الفكري والسياسي، ويعود ذلك إلى عوامل مركبة أهمها اقتناع النخب الفلسطينية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بخيبة مشروع الدولة، وبروز النخب الفكرية السياسية الجديدة بعد أسلو في مناطق ٤٨، والتي تحدت فكر المساواة في الدولة القائمة وتبنت مواجهة الصهيونية فكراً وممارسة كجوهر برنامجها السياسي. وعلى الرغم من الحواجز والحدود، فإن من المدهش أن وعياً جديداً أخذ يترسخ بوحدة القضايا الفلسطينية في مواجهة الصهيونية، وصار مطلب أن يتعامل المشروع الوطني الجديد مع جميع الشعب الفلسطيني في فلسطين كلها وفي الشتات، مطلباً قوياً يوشك أن يصبح مطلباً فلسطينياً جامعاً، وخصوصاً في أوساط الشباب التي وجدت الطرق الجديدة لتخطي الحدود الفيزيائية وخلق فضاءات من الوجود المشترك والعمل المشترك والتجارب المشتركة والمشاريع السياسية والثقافية والفكرية المشتركة. ويبدو لي أن هذا الاتجاه أخذ في الترسخ، ذلك بأن جميع مكونات الشعب الفلسطيني تستطيع أن تساهم، كل من موقعه، في صوغ المشروع وقيادته والعمل على تحقيقه.

المركب الخامس: هو العودة إلى المقاومة والانتقال بها إلى مراحل جديدة تتماشى مع متطلبات المشروع الجديد، مع التشديد على أن الشعب الفلسطيني لم يتخل عن المقاومة بمختلف أشكالها منذ بداية مواجهة المشروع الصهيوني، بل صارت المقاومة، قبل النكبة وبعدها وحتى اليوم، مركباً أساسياً من مركبات هوية الفلسطيني. وهذا أمر طبيعي، إذ إن المقاومة في الحالة الفلسطينية هي التي تزود الفلسطيني بكرامته وبإنسانيته، وتقوي قدرته على الاستمرار، وعلى عدم قبول الدونية والوحشية والظلم، وتشحن القوة التحريرية الكامنة. وليس مصادفة أن البندقية أخذت مكانتها الرمزية في الهوية الفلسطينية، ليس بسبب العنف المتمثل فيها، وإنما كرمز للعناد والتضحية وعدم قبول الاستلاب. وليس مصادفة أيضاً اختيار محمود درويش كلماته في قصيدة "مديح الظل العالي"، حين يقول: "هذه آياتنا فاقراً باسم الفدائي الذي خلقنا من جزمة أفقا". وكما نعلم أهمية المقاومة للهوية الفلسطينية يكفي أن نتخيل كيف كانت ستكون الهوية الفلسطينية - والكرامة الفلسطينية - من دونها، فمن دون مركب المقاومة يكون الفلسطيني إنساناً مهزوماً يستدخل الهزيمة ويورثها. غير أن العودة إلى المقاومة لا تعني بالضرورة العودة إلى البندقية، ولا يبدو لي أن الإجماع على الحاجة إلى العودة إلى المقاومة يشمل إجماعاً على أشكالها. ومن نافل القول

أن أساليب المقاومة يجب أن تتلاءم مع أهداف المشروع الوطني الجديد ومع استراتيجياته. ويجدر بالمشروع الوطني الجديد أن يراجع أساليب المقاومة التي اتبعتها مشاريع تحرر من الكولونيالية الاستيطانية مثل التجربة الجنوب أفريقية مثلاً. ولا يمكن ترك موضوع استراتيجيات المقاومة للعمل الفردي الذي برز بالضبط بسبب غياب المشروع الوطني.

III - المرحلة الجديدة

على الرغم من أن المرحلة الجديدة غير المعروفة بعد ستبدأ ببعض الارتباك والغموض، فإن من الواضح أنها ستشهد إرهابات واجتهادات وجهوداً فكرية ونظرية جديدة، وستشهد نشاطات سياسية وتنظيمية أيضاً، وهذا كله سيساهم في تحديد معالمها. ولذلك من المهم أن نرى في فترة الانتقال إلى المرحلة الجديدة فرصة للمساهمة في عرض بعض الأفكار، وليس فقط لتحديد الأخطاء السابقة، على الرغم من أهمية ذلك. وفي هذا الجزء من المقالة سأركز باقتضاب على الجانب الفكري الذي أرى من الملائم التشديد عليه، وسأقدم بعض المهمات الأولية التي أعتقد أنه يجدر بالمشروع الجديد مراجعتها.

ربما يكون أهم هذه المهمات هو أن يقدم الفلسطينيون تصوراً مفهوماً وسياسياً لفكرة فلسطين. لم تعد فلسطين قضية الفلسطينيين فقط، وإن كانوا هم الذي يدفعون ثمن التوحش الصهيوني منذ بدايته، بل أصبحت أيضاً رمزاً لمواجهة العنصرية والاقتلاع والتوحش، وصار نضال الفلسطينيين يمثل نضالاً من أجل العدالة والتحرر، وضد القهر في العالم، كما لم يعد من الممكن أن تتجاوب فكرة فلسطين مع متطلبات الشعب الفلسطيني وحده، وإن كان هذا أساسها. لقد صارت فكرة فلسطين، شئنا أو أبينا، هي رأس الحربة في مواجهة ما تمثله الصهيونية، مثلما كانت جنوب أفريقيا رأس الحربة في مواجهة القوى الظلامية المتمثلة في الأبارتهايد. ومن مفارقات المرحلة التي نحن فيها أنه بينما يلمس الفلسطيني عدالة قضيته بشكل تلقائي، ويعي الحاجة إلى مشروع تحرري بشكل عفوي، وبينما ترى القوى التقدمية في العالم العربي والعالم الثالث والغرب - بما فيها مجموعات شبابية فلسطينية ويهودية - عدالة هذه القضية، وتريد أن تتعاضد مع مشروع تحرر الفلسطيني من النظام الصهيوني، فإننا لم نصل بعد إلى مرحلة صوغ البرنامج التحرري التقدمي الذي سيجعل من فكرة فلسطين وتحررها قضية مركزية أمام قوى اليسار والقوى التقدمية في العالم كافة. وتقع مسؤولية هذا الصوغ على الفلسطينيين أنفسهم، فعلى الفلسطيني اليوم أن يقدم فكرة فلسطين الجديدة.

ومثلما قدم المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا برنامجاً وطنياً وسياسياً وديمقراطياً تحررياً يحرر المستعمر من القمع والاستلاب، ويحرر الجميع من نظام الأبارتهايد ولا يقبل التعايش معه، هكذا يتعين على المشروع الوطني الفلسطيني أن يقدم الفكرة التحررية التي تحرر كل فلسطيني من القمع والاستلاب، ويوفر له الحرية والكرامة والاستقلال، ويحرر الجميع من الصهيونية ولا يتعايش معها. ويجدر بهذه الفكرة أن تتجاوب مع جميع مركبات الوعي الجديد التي ذكرتها في الجزء السابق: برنامج طويل المدى (لكن لا يتخلى عن القضايا الآنية)، مواجهاً للصهيونية، يجمع مركبات الشعب الفلسطيني كله،

ويعرّف الوطن الجديد بأنه كل فلسطين، ولا يقبل باستمرار الوضع القائم. والتجاوب مع مركبات الشعب الفلسطيني يعني إنهاء الاحتلال والعودة والمواطنة المتساوية في نظام جديد يستبدل النظام الصهيوني مثلما استبدلت جنوب أفريقيا نظام الأبارتهايد بنظام ديمقراطي.

ومن الواضح أن هذه الفكرة لن تكون فقط مناهضة للصهيونية وتضع المناهضة كأحد أسسها المركزية، بل ستكون نقيضاً للصهيونية أيضاً. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الصهيونية تعتمد الاستثناء والاستعلاء، والسلب وديمقراطية المستعمر وعدم المساواة، والهوية غير المواطنة، فإنه يجدر بالمشروع الديمقراطي الجديد أن يكون نقيض ذلك، باعتماده المشاركة المتساوية، والديمقراطية الحقيقية والمواطنة المتساوية وقيم العدل الإجتماعي وعدم الاستعلاء والقوانين والمعاهدات الدولية وغير ذلك.

فكرة فلسطين الجديدة إلى العالم تركز على اعتمادها القيم الإنسانية والتحررية، والمجاهرة بهدفها المعلن وهو تفكيك النظام الكولونيالي الاستيطاني، واستبدال النظام الصهيوني بنظام يضمن الحرية والمساواة والديمقراطية للجميع. وتجدر الإشارة السريعة هنا إلى أن القوى الديمقراطية والتقدمية في "العالم الثالث" ستجد في هذه الفكرة قوة جاذبة، ولا سيما أن القوى الديمقراطية الجديدة في الغرب بدأت تفهم الرواية الفلسطينية على حقيقتها، وشرعت تتكافل وتتعاقد مع الشعب الفلسطيني وقضاياها. إن الشباب الفلسطيني في الشتات ومناصريه يؤدون دوراً مركزياً في هذا المضمار، لأن هذه الفكرة تتجاوب مع خطوطهم العريضة. فحركة المقاطعة على سبيل المثال تشدد على إنهاء الاحتلال والعودة والمواطنة المتساوية التي يجب أن تجتمع كلها في فكرة فلسطين الجديدة. وتحدث إلى اليهودي الإسرائيلي باللغة نفسها تماماً، وتجد له مكاناً في فلسطين الجديدة يكون فيها مواطناً متساوياً يتمتع بالديمقراطية والعدل والمساواة من دون امتيازات، وليس مستوطناً تكفل له الصهيونية الامتيازات الاستيطانية في كل مكان في فلسطين، وتتوجه إلى الأجيال الشابة في العالم العربي التي تتوق إلى الديمقراطية والعدل والحرية، ولا تتنازل عن جوهر المشروع لمراعاة هذه القوة الاقليمية أو تلك.

فلسطين الجديدة ليست نقيض الظلامية الصهيونية المتوحشة فقط، بل هي أيضاً مناقضة للقوى الظلامية في العالم العربي، والتي تشكل مرآة في أكثر من بُعد للصهيونية الدينية القومية المتمتمة، وتشكل كذلك تحدياً للأنظمة العربية القائمة لأن فلسطين الجديدة تعتمد الديمقراطية المواطنة الحقيقية.

قوة فلسطين الجديدة هي في قوة الفكرة، وطاقة المشروع ستستمد من الطاقة التي ستفجرها الفكرة التحررية الديمقراطية الحقيقية. لقد حان الوقت أمام الشعب الفلسطيني بجميع مكوناته وقواه ونخبه، كي يعمل على صوغ الفكرة وصوغ المشروع. ■